الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/578
26 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٩٩ من جدول الأعمال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

المساعدة المقدمة الى اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - ناشدت الجمعية العامة في قرارها ١١٨/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن توفر المساعدة المالية والمادية والتقنية الوافية والكافية لبرامج إغاثة وتأهيل العدد الكبير من اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين وضحايا الكوارث الطبيعية وللبلدان المتضررة؛ وطلبت الى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أو تولي اهتماما خاصا لحماية الاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال؛ طلبت الى الأمين العام والمفوضة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، والوكالات الإنسانية مواصلة بذل جهودهم الرامية الى تعبئة المساعدة الإنسانية لإغاثة اللاجئين والعائدين والمشردين، ومن بينهم اللاجئون في المناطق الحضرية وإعادتهم الى الوطن وتأهيلهم وإعادة توطينهم؛ وطلبت الى الأمين العام أن يواصل الجهود التي يبذلها لتعبئة المساعدة المالية والمادية الكافية من أجل التنفيذ التام للمشاريع الجارية في المناطق الريفية والحضرية التي تضررت من جراء وجود اللاجئين والعائدين والمشردين؛ وطلبت الى المفوضة السامية أن تواصل جهودها لدى وكالات الأمم المتحدة المناسبة، ومنظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل تدعيم وزيادة الخدمات الأساسية المقدمة الى اللاجئين والعائدين والمشردين.

٢ - وطلبت الجمعية العامة أيضا الى الأمين العام أن يقدم اليها في دورتها التاسعة والأربعين تقريرا شاملا وموحدا عن تنفيذ القرار.

ثانيا - أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٣ - منذ أن اعتمدت الجمعية العامة قرارها ١١٨/٤٨ وافريقيا مستمرة في الابتلاء بمشاكل اللاجئين والتشريد القسري للسكان.

٤ - وفي الوقت الحاضر، يحتشد في القارة من اللاجئين عدد يزيد على ٧,٢ مليون نسمة (ثلث لاجئي العالم) هم موضع انشغال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن ضمن هؤلاء ٥,٣ مليون نسمة يتلقون مساعدة المفوضية. وهناك أيضا المشردون داخليا الذين يقدر عددهم بعشرين مليونا من الأفارقه.

٥ - وثمة عوامل تكمن وراء استمرار تلك المستويات غير المسبوقة من المشقة والمعاناة المشهودة في أنحاء كثيرة من القارة وهي تشمل، الصراعات الداخلية وانتهاكات حقوق الانسان وانهيار القانون والنظام، مجتمعة من الآثار السلبية للفقر والجفاف والمجاعة. وهذه العوامل ذاتها ما فتئت تقذف بتدفقات ضخمة للاجئين وتتسبب في نزوحهم وتؤدي في بعض البلدان الى تشريد السكان داخليا، وتعوق سبيل إسباغ الحماية والمساعدة الإنسانية على اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا وإيصالها إليهم.

٦ - وبدوام الصراعات والنزاعات العرقية، وانتهاكات حقوق الانسان، وتدهور التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وضياع المسؤولية، وغياب نظم الحكم المسؤولة، يتهيأ في عدد من البلدان سبب مستمر لحدوث تدفقات جديدة للاجئين. واستلزم ذلك وزع لبرامج المساعدة الطارئة أو اعتماد تدابير متناسبة أخرى على الصعيدين الإنساني والسياسي بغية التوصل الى حلول دائمة لمشاكل اللاجئين وتفادي حدوث تدفقات جديدة لها. ويستعان في ذلك بآليات الإنذار المبكر وتحيُّن الأوقات المناسبة لتدخل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

٧ - ولئن كانت تدفقات اللاجئين تفرض على البلدان التي ما زالت سخية في منح اللجوء أعباء لا قبل لها بتحملها في النواحي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وتحملها عواقب بيئية سلبية بسبب حلول اللاجئين فيها بأعداد ضخمة، إلا أن وجود أي سياسات أو ممارسات وطنية مؤثرة سلبا في أمن اللاجئين وسلامتهم ورعايتهم يؤدي من دون شك في بعض البلدان الافريقية الى مضاعفة مسببات تدفق اللاجئين وتشرد السكان.

٨ - وقد تعرضت إمكانيات التوصل الى حلول دائمة في بعض البلدان. ولا تزال، الى تقويض مستمر جراء تجدد التوترات والصراعات، مثلما حدث في أنغولا وليبريا ورواندا والصومال. وتواصل المفوضية وسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومعها السلطات المعنية في بلدان اللجوء وبلدان العودة، تخطيط البرامج لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم في البلدان التي تكون الأحوال مؤاتية فيها. ومن العلامات البارزة في هذا المضمار ما تحقق من إعادة ما يربو على مليون لاجئ موزامبيقي الى وطنهم في عملية تكللت بالنجاح، حتى الآن، وصارت أمثولة تحتذى.

ألف - غرب افريقيا

٩ - أخفقت عمليا المحاولات المبذولة من أجل التوصل الى حل سلمي ودائم لمشاكل ليبريا، عن طريق تنفيذ اتفاق كوتونو. ورغم تولي الحكومة الوطنية المؤقتة في ليبريا مقاليد الحكم في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤، استعصى عليها بسط سلطتها وسيطرتها لأبعد من منروفيا. وتوقفت عملية نزع السلاح الفصائل رغم وزع فريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، ووجود بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا. كما تعذر إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ووقع اتفاق جديد للسلم في أكوسومبو بغانا، في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ من جانب الفصائل المتحاربة الرئيسية، جرى بمقتضاه تمديد ولاية الحكومة الائتلافية الحالية حتى ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. وهو الموعد الجديد المختار لإجراء الانتخابات. ومع ذلك، فإن الأنباء التي وردت في وقت إعداد هذا التقرير أفادت عن استمرار المعارك الطاحنة في عدة نواحي في ليبريا، دون ظهور أي دليل على حدوث تحسن في الحالة الأمنية.

١٠ - وأدى عدم الاستقرار السياسي وتردي الحالة الأمنية في ليبريا الى مزيد من تشريد المواطنين في نواحي منروفيا، فضلا عن فرار ليبريين الى البلدان المجاورة. وفي مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، سجلت غينيا وكوت ديفوار تدفقات جديدة آتية من ليبريا لأشخاص قارب عددهم ٠٠٠ ٥٠ شخص.

١١ - ورغم الجهود التي بذلتها مختلف وكالات الإغاثة، كانت المساعدة المقدمة الى المشردين داخليا واللاجئين والعائدين في ليبريا محدودة القدر بسبب المشاكل الأمنية. وعلى الأخص منذ آب/أغسطس ١٩٩٤ عندما زادت سخونة العمليات الحربية بصورة مفاجئة. وقد توقفت جميع عمليات الإغاثة في منطقة لوفا العليا منذ نهاية عام ١٩٩٣، واستحال منذ تموز/يوليه ١٩٩٤ الوصول من ناحية منروفيا الى غبرانغا. وتكتفي وكالات الأمم المتحدة الآن بتقديم المساعدة الى السكان المنكوبين في المناطق التي يمكنها أن تصل إليها في منطقة منروفيا وضواحيها.

١٢ - ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، تدهورت الأحوال الأمنية في المنطقة الجنوبية الشرقية لسيراليون، وأدى استمرار القتال الى مزيد من التشريد للسكان، وللعائدين الذين يقارب عددهم ٠٠٠ ٤٠ نسمة. وحيث يتعذر الوصول الى هذه المناطق فإن المساعدة التي تقدم الى السكان المتضررين ضئيلة.

١٣ - وتضع هذه التطورات عوائق بوجه العملية الواسعة النطاق التي تجري تحت رعاية المفوضية من أجل إعادة اللاجئين لأوطانهم سواء في ليبريا أو في سيراليون. وسوف تواصل المفوضية تقديم المساعدة الى اللاجئين الموجودين في بلدان اللجوء بالمنطقة، فضلا عن تقديم المساعدة في عمليات العودة التلقائية وقتما يتسنى لها ذلك. وفي الأرباع الثلاثة الأولى لعام ١٩٩٤، ساعدت المفوضية في إعادة ١٦١ من السيراليونيين، وأكثر من ٥٠٠ ٥ من الليبريين الى بلديهما الأصليين.

١٤ - وفي نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ تصاعدت حدة الصراع العرقي في شمال غانا وتحول الى حرب قبلية عنيفة، أسفرت عن تشريد قرابة ٠٠٠ ١٥٠ شخص. وتتولى المفوضية تقديم مساعدة الطوارئ الى السكان المتضررين للإيفاء باحتياجاتهم الضرورية وإعادة تأهيلهم حال عودتهم الى مجتمعاتهم.

١٥ - وفي أعقاب عدد من الاجتماعات الاستشارية عقد في أواخر عام ١٩٩٣ ومطلع عام ١٩٩٤ وشاركت فيه حكومتا مالي والجزائر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمفوضية، أبرم اتفاق رباعي بين هذه الأطراف. ووقع أيضا اتفاقان ثلاثيان شملا حكومتي بوركينا فاصو وموريتانيا. وهيأت هذه الاتفاقات الأجواء الضرورية لمشاركة المفوضية في برنامج إعادة التوطين والتأهيل الذي تباشره مالي، بما فيه الخطة الثنائية (بين الجزائر ومالي) للعملية التجريبية لإعادة التوطين. وأنشأت المفوضية مكتبا لها في مالي وعززت قدراته بما يسمح بمراقبة تنفيذ هذا البرنامج. بيد أن الحالة في شمال مالي أخذت في التفجر منذ أيار/مايو ١٩٩٤. وأسفرت الهجمات التي ترتكبها العصابات عن فرار ٠٠٠ ١٢ شخص من مالي لائذين ببوركينا فاصو.

١٦ - وبسبب ضآلة ما نفذ من الاتفاق الوطني وتزايد الشعور بعدم الأمن في المنطقة الشمالية لمالي، تعرضت احتمالات مشاركة المفوضية في برنامج الإعادة المنظمة للوطن عام ١٩٩٤ للتعويق.

١٧ - وفي مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ فر ٠٠٠ ٨ شخص من غانا الى توغو من جراء أعمال العنف الناشبة بين الجماعات العرقية شمالي غانا. وقد أنشئ برنامج طوارئ لتقديم المساعدة لهؤلاء الفارين.

١٨ - وأسفر تحسن الأحوال في توغو وتشكيل حكومة جديدة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ عن انخفاض مجموع اللاجئين في بنن من ٠٠٠ ١٥٠ الى ٠٠٠ ٦٠ نسمة وفي غانا من ٠٠٠ ١٥٠ الى ٠٠٠ ١٠٠ نسمة وتحقق هذا الانخفاض نتيجة لعودة اللاجئين من تلقاء أنفسهم الى وطنهم.

باء - وسط افريقيا

١٩ - مثل الاتفاق المبرم في بانغي بجمهورية افريقيا الوسطى في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، بين حكومة تشاد ولجنة الانتفاضة الوطنية للسلم والديمقراطية، خطوة مشجعة صوب تهيئة الأحوال المفضية الى عودة اللاجئين الطوعية الى الوطن. ومن شأن هذا الاتفاق أن يزيد فعالية تقديم المساعدة الإنسانية الى اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في تشاد.

٢٠ - وتواصل المفوضية مسعاها الرامي الى التوصل الى حلول دائمة لصالح اللاجئين السودانيين عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئتي الرعاية الافريقية والمعونة الكاثوليكية من أجل التنمية.

جيم - القرن الافريقي

٢١ - في مواجهة الحجم الهائل للاحتياجات الإنسانية المطلوبة في منطقة القرن الافريقي، يتواصل اعتماد نهوج خلاقة ومرنة لتقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في جميع أنحاء هذه المنطقة.

٢٢ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كانت اثيوبيا تستوعب في أراضيها حوالي ٠٠٠ ٢٧١ لاجئ، يتألفون من ٠٠٠ ١٨٠ صومالي في الشرق، و ٠٠٠ ٥٠ سوداني في الغرب، و ٠٠٠ ١٠ لاجئ من جيبوتي في منطقة الشمال الشرقي، و ٠٠٠ ٢٥ صومالي و ٠٠٠ ٦ كيني في الجنوب. ويمثل هدف إعادة ٠٠٠ ١٨٠ صومالي مقيمين في مخيمات اللاجئين الموجودة في المنطقة الممتدة من شرقي اثيوبيا الى الشمال الغربي للصومال، أولوية عليا في سلم اهتمامات المفوضية. ويقدر عدد اللاجئين ممن عادوا الى هذه المناطق بالفعل من تلقاء أنفسهم منذ عام ١٩٩١ بحوالي ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ. وفي الآونة الأخيرة، تلقت جهود العودة الطوعية هذه قوة دفع جديدة عندما استكملت بنجاح عملية إعادة استخدام البطاقات التموينية في جميع مخيمات اللاجئين الصوماليين، وهي البطاقات التي ستستخدم كأساس للتسجيل من أجل العودة الطوعية الى الوطن. وفي غير ذلك من الجوانب السوقية ذات الصلة بما يكفل بدء الحركة المنظمة للعودة في أسرع وقت ممكن. ومن المقرر بحلول نهاية عام ١٩٩٤ أن يعود ٠٠٠ ١٠ من سكان المخيمات الى منطقة شمال غربي الصومال. وفي غضون ذلك، تستأنف بدرجات متفاوتة عملية إعادة اللاجئين الأثيوبيين من السودان الى إقليم تيغيري والأقاليم المجاورة له، وهي العملية التي استهلت في أواخر عام ١٩٩٣. وسيتم نقل اللاجئين برا وجوا خلال الفترة المتبقية من عام ١٩٩٤، علما بأن عدد اللاجئين العائدين الى وطنهم يبلغ حتى الآن ٠٠٠ ٢٥ نسمة. وبعد انتهاء موسم أمطار شهري تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ سيؤدي تحسن أحوال الطرق الى تسهيل انتقال مزيد من العائدين برا من السودان. ومن المنتظر عودة ٠٠٠ ٢٥ اثيوبي الى وطنهم قبل الانتهاء من هذه العملية في مطلع عام ١٩٩٥.

٢٣ - ولا تزال عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الصومال مركزة على تنفيذ برنامج للعائدين في جنوب غرب الصومال والعملية عبر الحدودية من كينيا إلى منطقة غيدو ومنطقتي جوبا الوسطى والسفلى في جنوب الصومال. وأهم ما تشمله أنشطة البرنامج الجارية، إنعاش الخدمات والهياكل الأساسية في المجتمعات المحلية بهدف تعزيز الطاقة الاستيعابية لمناطق إعادة إدماج العائدين التي أصيب جزء كبير منها بالكثير من الدمار أثناء الحرب الأهلية، ولا سيما في شمال غرب الصومال. وفي هذا الإطار، نُفذت ولا تزال تنفذ مشاريع إنعاشية سريعة الأثر في قطاعات يذكر منها المياه، والصحة، والتعليم، والزراعة والدواجن والمواشي، والمأوى، بالاشتراك مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وبالتعاون الوثيق والتنسيق مع السلطات المحلية. وعلى الرغم من هذه التطورات الايجابية في البحث عن حلول دائمة، احتلت مكان الصدارة مرة أخرى في المناطق التي تعمل فيها المفوضية شواغل أمنية مجددة. وتنقل التقارير الآن بصورة أكثر من أي وقت، في الماضي القريب، أخبار تفاقم الحالة الأمنية في الصومال بسبب حوادث اللصوصية والسلب والنهب والسطو على موارد المعونة الانسانية، التي أسفرت عن خسائر في الأرواح وفي ممتلكات وكالات الإغاثة. ويبدو أن تقليص حجم قوات الأمم المتحدة والشك العام الذي

يكتنف الوجود المقبل لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، هما عاملان مساهمان في تفاقم الحالة الأمنية في جنوب الصومال، الأمر الذي قد تكون له آثار خطيرة على مواصلة عمليات التدخل الانسانية في الصومال.

٢٤ - وإثر التطورات الايجابية الأخيرة في أنحاء أخرى من القرن الافريقي، أصبحت احتمالات إيجاد حل دائم أكثر إشراقا. وأخذت عمليات إعادة التوطين تكتسب زخما. وتوضع حاليا الترتيبات النهائية لخطط عملية للشروع في إعادة اللاجئين الاريتريين من السودان إلى وطنهم اريتريا في مرحلة أولية تشمل ٠٠٠ ٢٥ اريتري من عملية تستهدف إعادة توطين نحو ٠٠٠ ٤٠ لاجئ. ويقدر أن نحو ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ عادوا إلى إريتريا من تلقاء أنفسهم. وستستأنف عملية إعادة اللاجئين الاثيوبيين في السودان إلى وطنهم عن طريق البر بمجرد توقف أمطار شهري تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. ويتوقع أن يعود نحو ٠٠٠ ٢٥ لاجئ بحلول أوائل عام ١٩٩٥، بالاضافة إلى نحو ٠٠٠ ٢٥ لاجئ ممن أعيدوا إلى ديارهم في اثيوبيا حتى الآن. كذلك، ستبدأ رحلة العودة في المستقبل القريب، المجموعة الأولى من نحو ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ من مخيمات اللاجئين في جيبوتي فتنتهي بذلك فترة انتظار طويلة بدأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٢٥ - وفي هذه الأثناء تتخذ في مخيمات اللاجئين في جيبوتي تدابير تحضيرية لتشجيع اللاجئين الصوماليين على العودة طواعية إلى شمال غرب الصومال. ويوجد زهاء ٠٠٠ ٢٠ صومالي في مخيمات اللاجئين في جيبوتي. وتسير جنبا إلى جنب مع عملية الاعادة إلى الوطن عملية النقل المستمرة للاجئين والمشردين إلى المخيمات من مدينة جيبوتي فيل حيث شكل وجودهم المتواصل فيها ضغطا على الخدمات والمرافق الاجتماعية والاقتصادية فاق طاقتها ولم يعد باستطاعة السلطات تحمله. وسجل حتى الآن نحو ٠٠٠ ١٥ لاجئ صومالي في المخيمات اسمه للعودة طواعية إلى الوطن. وستزيد بمغادرتهم سرعة نقل اللاجئين إلى المخيمات وإعادتهم عقب ذلك إلى وطنهم.

دال - الجنوب الافريقي

٢٦ - تواصل الحركة الناجحة للعودة الجماعية الطوعية للاجئين الموزامبيقيين في ملاوي إلى وطنهم سيرها دون عوائق. وتضاءل عدد اللاجئين الذين يتلقون المساعدة من ٥٠٠ ٠٥٨ ١ نسمة في مطلع عام ١٩٩٣، إلى نحو ٠٠٠ ٢٠٠ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ نسمة. وعقب مغادرة اللاجئين وبناء على طلب الحكومة، أتيحت الأموال لهدم المراحيض والمساكن التي أخلاها اللاجئون المغادرون. ويستخدم الفلاحون المحليون الأرض التي أصبحت خالية الآن للأغراض الزراعية. ويجري فضلا عن ذلك بناء سدود منعا لتحات التربة.

٢٧ - وشملت المساعدة المقدمة لرعاية اللاجئين الموزامبيقيين وإعالتهم، عددا من المشاريع في ملاوي يستهدف التخفيف من الأثر البيئي المترتب على وجود اللاجئين. وتشمل هذه المشاريع إعادة التشجير وحفظ الطاقة وتوفير الوقود. ويتوقع أن يستمر معظم هذه الأنشطة حتى عام ١٩٩٥.

٢٨ - وعلى الرغم من أهمية هذه التدابير، فقد طغى الضغط العارم الناجم عن أعداد اللاجئين الكبيرة بصورة غير عادية على الجهود المبذولة للتخفيف من أثره, ولا يزال يتعين معالجة التدهور البيئي، الذي يحتاج إلى جهود ترميمية فورية ومتواصلة، في المرحلة اللاحقة لإعادة اللاجئين إلى وطنهم عندما يكون وجود المفوضية وإسهامها قد قـُلصا. وحكومة ملاوي على وشك توجيه نداء إلى المانحين الدوليين من أجل إنعاش المناطق التي تأثرت من وجود اللاجئين الموزامبيقيين. وستواصل المفوضية جهودها لحث طائفة عريضة من المانحين وتنسيق مساهمتهم في هذا البرنامج.

٢٩ - واكتملت بنجاح في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ العملية التي نظمتها المفوضية لإعادة اللاجئين والمنفيين من رعايا جنوب افريقيا إلى وطنهم.

٣٠ - وبلغت نفقات المفوضية ومخصصاتها لتوفير المساعدة في افريقيا في عام ١٩٩٣ ما مجموعه ٣٢٥,١ مليون دولار، أتيح ١٨٨,٥ مليونا منها من صناديق البرامج العامة و ١٣٦,٦ مليونا من أموال البرامج الخاصة. وكان الحد الأعلى للمبلغ الأولي من البرامج العامة لعام ١٩٩٤ الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والأربعين ١٦٤,٣ مليون دولار. وقدر المبلغ اللازم للبرامج الخاصة في عام ١٩٩٤ بنحو ٢٢٢,٣ مليون دولار في منتصف العام.

٣١ - وفي أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير أصدرت إدارة الشؤون الانسانية بالأمانة العامة نيابة عن منظومة الأمم المتحدة نداءات لتقديم مساعدة طارئة إلى السكان المتأثرين بالأزمات في أنغولا وبوروندي ورواندا وزائير والسودان وكينيا وليبريا. وتستهدف البرامج الانسانية المحددة في هذه النداءات، بصورة رئيسية، المشردين داخليا واللاجئين والعائدين وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان. وتلقت الوكالات والمنظمات التي صدرت النداءات باسمها ٨٦٦,٢ مليون دولار حتى الآن مما مجموعه ١,٤ بليون دولار التمست لتقديم المساعدة الطارئة إلى افريقيا.

٣٢ - وإدراكا من المفوضية للأثر المزدوج الذي يترتب على البيئة من جراء وجود اللاجئين وعلى رفاه اللاجئين من جراء قسوة البيئة، بدأت المفوضية منذ حين في تعزيز جهودها لمعالجة المشاكل البيئية بالطرق التالية:

(أ) اعتماد نهج يراعي بقدر أكبر الاعتبارات الايكولوجية في تخطيط وتنفيذ عملية إدارة مواقع اللاجئين. مثال ذلك أنه يجري النظر بصورة متزايدة في التوسع في توفير الوقود والمواقد المقتصدة في استهلاك الوقود، ويجري تطبيق تصميم محسَّن لشبكات المجارير وصرف المياه المستعملة في العديد من المواقع؛

(ب) الاضطلاع بدراسات في قطاعات المأوى والمياه والمرافق الصحية للتقليل إلى أدنى حد من أثرها على البيئة المحيطة، وتحسين الأوضاع في مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم بأسلوب سليم ايكولوجيا؛

(ج) التسليم بأن اللاجئين أنفسهم يمثلون قوة جماعية هامة لإحداث تغيير إيجابي. ويجري العمل حاليا، من خلال برنامج التدريب على التخطيط الموجه نحو الناس وزيادة مشاركة اللاجئين في تطوير برامج المفوضية وتنفيذها، وعلى زيادة التوعية بحفظ البيئة؛

(د) توفير الأموال اللازمة لمشاريع إعادة التشجير التي تنفذها الادارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسودان وغينيا وملاوي، على سبيل المثال.

ثالثا - أنشطة برنامج الأغذية العالمي

٣٣ - تتمثل استراتيجية برنامج الأغذية العالمي في مساعدة اللاجئين والمشردين داخليا في بلدان لجوئهم أو بلدان منشئهم بالسعي إلى تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية عند استحالة تلبيتها بوسائل أخرى. وحيث يكون ذلك ممكنا يشجع البرنامج الاكتفاء الذاتي في صفوف اللاجئين والمشردين داخليا بتشجيع انتاج الأغذية وغيره من الأنشطة المدرة للدخل في بلد اللجوء أو المنشأ.

٣٤ - وبحثا عن الحلول الدائمة، يشجع البرنامج إما التوطين الدائم للاجئين وإدماجهم في البلدان المضيفة وإما إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية وإعادة إدماجهم فيها. وبالمثل، تقدم المساعدة الغذائية إلى المشردين داخليا لمساعدتهم في إعادة التوطن. ويعطي البرنامج الأولوية بصورة متزايدة إلى العائدين والمشردين داخليا، في تحديد أهداف المساعدة المقدمة للانعاش وإعادة البناء في البلدان المتأثرة بكوارث من صنع الانسان، وذلك من خلال أنشطة الطوارئ والأنشطة الانمائية الطابع على حد سواء. ويولى في هذه المساعدة اهتمام محدد بالانتقال دون توقف من أنشطة الاغاثة إلى أنشطة الانعاش والتنمية.

٣٥ - وتتجلى الاستراتيجية الآنفة الذكر في التعاون الوثيق القائم بين البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي اتضح منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في التنفيذ الفعال لترتيبات عمل مشتركة لمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا. وفي إطار المرحلة الراهنة من هذه الترتيبات، واصل البرنامج الاضطلاع بمسؤولية تعبئة جميع الاحتياجات الغذائية الأساسية وما يتصل بها من تكاليف النقل الخارجي والداخلي والتخزين والمناولة، وذلك في جميع الحالات المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين داخليا التي أجرى لها تقييم مشترك ويفوق عدد المستفيدين فيها ٠٠٠ ٥ شخص. ويعني البرنامج أيضا بالنقل الداخلي وإيصال شحنات الأغذية إلى نقاط التوزيع الموسعة داخل البلدان المتلقية المعنية، حيث أخذ البرنامج أيضا يضطلع تدريجيا بمسؤولية إدارة المستودعات.

٣٦ - وأثمرت أثناء النصف الأول من عام ١٩٩٤ التزامات البرنامج بتوفير ما يزيد على ٠٠٠ ٧٨٤ طن من الأغذية مع ما يتصل بها من تكاليف شحن بحري ونقل داخلي، لعمليات مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا المضطلع بها في افريقيا. وقد كلفت هذه العمليات البرنامج ما يزيد على ٣٥٢ مليون دولار وهي تستهدف ٧,٨ مليون شخص في ١٦ بلدا. وتساعد عمليات البرنامج الحالية لإحكام اللاجئين

ما يزيد على سبعة ملايين لاجئ وتنطوي على التزام بتوفير ما يزيد على ٠٠٠ ٧٨٠ طن من الأغذية بقيمة ٣٦٦ مليون دولار مع ما يتصل بها من تكاليف النقل. ويزيد عدد المشردين داخليا الذين يتلقون في الوقت الحاضر مساعدة غذائية من البرنامج، على ١٠ ملايين شخص معظمهم في أنغولا ورواندا والسودان وسيراليون والصومال وليبريا وموزامبيق. وتنطوي التزامات البرنامج لهذه العمليات، مجتمعة، على أكثر من ٠٠٠ ٧٧٠ طن من الأغذية تبلغ تكلفتها الكلية نحو ٣٨٥ مليون دولار مع النقل. ومن المتوقع أن تصل الاحتياجات الطارئة لعمليات إطعام اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا خلال عام ١٩٩٥ إلى ما يزيد على ٢,٢ مليون طن لنحو ١٤,٣ مليون شخص في نحو ٢٨ بلدا.

٣٧ - ومن بين العمليات الرئيسية لمساعدة اللاجئين والمشردين داخليا في افريقيا التي يشترك فيها البرنامج ما يلي:

(أ) في منطقة ليبريا، يساعد البرنامج ما يزيد على المليونين من ضحايا الحرب الأهلية الدائرة منذ ثلاث سنوات، ومنهم ٠٠٠ ٧٥٠ لاجئ في غينيا وكوت ديفوار وسيراليون، والباقي مشردون داخليا في ليبريا وسيراليون. وتنطوي هذه العملية على التزام سنوي بنحو ٠٠٠ ٢٠٠ طن من الأغذية؛

(ب) خلال عام ١٩٩٣ وفر البرنامج معونة غذائية لنحو مليون لاجئ موزامبيقي في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وملاوي. وشجع اتفاق السلم العام الموقَّع في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢ العديد من اللاجئين الموزامبيقيين والمشردين داخليا على العودة إلى وطنهم. وبحلول شهر آب/أغسطس ١٩٩٤ بلغ عدد الذين عادوا إلى بلدهم ما يزيد على ١,٣ مليون نسمة، منهم ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ عادوا خلال عام ١٩٩٢ و ٠٠٠ ٦٠٠ خلال عام ١٩٩٣. وتقدم المساعدة الغذائية إلى العائدين، في أثناء إعادة إدماجهم وخلال إخلاء الأراضي وزراعتها، كما تقدم لدعم عملية اصلاح وإعادة بناء الطرق والمراكز الصحية وغير ذلك من الهياكل الأساسية للخدمات المجتمعية المحلية. ويبلغ الالتزام الكلي للبرنامج بدعم اللاجئين والعائدين في فترة الـ ١٨ شهرا المنتهية في حزيران/يونيه ١٩٩٥، ما يزيد على ٠٠٠ ٣٧٠ طن من الأغذية؛

(ج) يساعد البرنامج ما يقارب ٠٠٠ ٩٣٠ لاجئ في اثيوبيا والسودان وجيبوتي وكينيا بالتزام لعام ١٩٩٣ يتجاوز ٠٠٠ ٢٥٠ طن من الأغذية تزيد تكلفتها على ١١٦ مليون دولار. وقد أدى تحسن احتمالات استتباب السلم والاستقرار في المنطقة إلى تقلص أعداد اللاجئين الصوماليين في اثيوبيا، وكذلك في كينيا إلى حد أقل. ويجري إعداد الخطط لمساعدة العديد من اللاجئين الذين يتجاوز عددهم ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ اثيوبي واريتري في السودان و ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ صومالي في كينيا و ٠٠٠ ٢٠ لاجئ صومالي في جيبوتي، على العودة الطوعية إلى أوطانهم؛

(د) في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٣، بدأ البرنامج مجهودا غوثيا مكثفا لمساعدة ضحايا النزاع الاثني في بوروندي. وفي أعقاب محاولة الاطاحة بالحكومة في بوروندي في نهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، قدم البرنامج نحو ٢٠٩ أطنان من السلع الغذائية إلى المشردين داخليا في بوروندي وإلى اللاجئين البوروندبين في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزائير. وتبلغ تكاليف الأغذية ونقلها ١٠٩ ملايين دولار لما يزيد على مليون شخص في بوروندي والبلدان المجاورة.

(هـ) وفي رواندا بدأ البرنامج، في أعقاب الحرب الأهلية التي اندلعت في شباط/فبراير ١٩٩٣، بمساعدة المشردين الذين بلغ عددهم في ذروة الأزمة ٠٠٠ ٩٠٠ نسمة. والتزم البرنامج بتوفير ٠٠٠ ١٢٥ طن من الأغذية لهذه العملية بتكلفة كلية قدرها ٧١ مليون دولار. وانتهت هذه المساعدة في آذار/مارس ١٩٩٤، ثم استؤنفت بعد أشهر قليلة في إطار عملية جديدة اقتضتها الحرب الأهلية التي لم يسبق لها مثيل في رواندا والتي اندلعت في أعقاب مصرع رئيسي بوروندي ورواندا في حادث سقوط الطائرة التي كانت تقلهما في نيسان/ابريل ١٩٩٤. واستجابة لهذا الوضع، وافق البرنامج حتى الآن على التزامات جديدة في هذه المنطقة تقضي بتوفير قرابة ٠٠٠ ١٥٠ طن من الأغذية تفوق قيمتها ١٠٠ مليون دولار. ووفرت الموارد الغذائية لهذه الأنشطة أيضا من التزامات سابقة عقدت للعملية الاقليمية السابقة في بوروندي. واستهدفت المساعدة الغذائية بصورة رئيسية ما يربو على ٠٠٠ ٧٠٠ مشرد داخليا في رواندا، و ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ في جمهورية تنزانيا المتحدة، وما يقدر بنحو ١,٧ مليون لاجئ في زائير.

٣٨ - ويساعد البرنامج أيضا في توريد الأغذية وتوزيعها على عدة مجموعات من اللاجئين أصغر عددا في أوغندا، وبنن، وبوركينا فاصو، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية افريقيا الوسطى، ورواندا، وزائير، وزامبيا، وغانا، وغينيا - بيساو، والكونغو، وموريتانيا.

- - - - -